

إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

امتحان بعض الأشخاص الطبيعيين لقروض بفوائد خارج القانون بمنطقة الغرب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

تشهد منطقة الغرب، امتحان بعض الأشخاص الطبيعيين للقروض بفوائد، وهو ما يشكل ضررا كبيرا للإقتصاد الوطني وللمؤسسات الإئتمان التي خول لها القانون احتكار القروض بفائدة، وقد تمكن هؤلاء الأشخاص المعروفين لدى الخاص والعام والمؤسسات الرسمية من الإغتناء في ظرف وجيز، وتسببوا للعدد من ضحاياهم في قضايا جنحية انتهت باعتقالهم بسبب سحب شيكات دون توفير مؤونتها عند تقديمها للأداء التي سيستفيد منها المقرضين مقابل منح القرض بفائدة، كما أن أقوال الضحايا بهاته الوقائع لدى محاضر الضابطة القضائية لا يتم إعمال المساطر القانونية والقضائية بشأنها، إذ يضطرون تحت تهديد السجن من طرف المقرضين إما دفع مقابل الشيكات أو الحصول على تنازل منهم مقابل ضمانات.

كما نحيطكم علما السيد الوزير، أن أغلب المقرضين بفائدة، يتمتعون بحماية من طرف المؤسسات، وخاصة جهاز النيابة العامة الذي لا يحرك المساطر ضدهم، مما يساهم بشكل كبير في انتشارهم بشكل كبير وعلى نطاق واسع، خاصة وأن أغلب المقترضين يتعذر عليهم اللجوء إلى الأبنك للإقتراض بسبب عدم توفرهم على ضمانات الحصول على القروض. وعليه، فإننا نطالبكم السيد الوزير المحترم، بفتح تحقيق عاجل في الموضوع، كما نسائلكم عن الإجراءات التي ستتخذونها لوقف الأفعال الإجرامية لهؤلاء المقرضين بفائدة، وتطبيق القانون تجاههم بكل صرامة ومسؤولية.

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

عباسي عمر